

كۆماری عیراق
دادگای بالای ئیتیحادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٦٩/اتحادية/٢٠٢٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٧/٨/٢٠٢٣ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: رئيس جمعية المنصور التعاونية للإسكان / إضافة لوظيفته - وكيله المحامي عبد السلام عبد الواحد عبد القادر.

المدعى عليه : رئيس مجلس النواب / إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني هيثم ماجد سالم والموظف الحقوقي سامان محسن إبراهيم.

الادعاء :

ادعى المدعي بوساطة وكيله أن مجلس النواب أصدر قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) ونصت المادة (٢٠/سابعاً) على ((تمنع الجمعيات التعاونية المؤسسة بموجب أحكام قانون التعاون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ المعدل من التصرف بالعقارات التي تملكها أو تملكها من الدولة سواء كانت إفراداً أو بيعاً أو توزيع أراضٍ لمنتهيهم أو غيرهم أو التصرف بها لغير الغرض الذي ملكت لأجله بإنشاء مقر لها، وبخلافه على وزير المالية استردادها وفقاً للقانون مع إيقاف العمل بأحكام المادة (الرابعة والثلاثون) من القانون المذكور آنفاً)) وطلب الحكم بعدم دستورتيتها، ذلك أن هذا القانون جاء مجحفاً بحقوق التنظيمات التعاونية على مختلف أنشطتها، حيث إن العمل التعاوني وفق القانون (١٥) لسنة ١٩٩٢ المعدل هو تنظيم جماهيري واجتماعي واقتصادي وبتمويل ذاتي وهو من المؤسسات المنتمية إلى الاتحاد التعاوني العربي ويقوم بتوظيف شريحة كبيرة من الموظفين والعاملين في تنظيماته، وترفع عن كاهل الدولة عبأ كبيراً، وإن إستهداف المادة (٣٤) آنفاً أمر يخالف روح القانون ويؤخر العمل التعاوني. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (١٦٩/اتحادية/٢٠٢٣) وتم استيفاء الرسم القانوني وتبلغ المدعى عليه بعرضيتها ومستنداتها وفقاً للمادة (٢١/أولاً وثانياً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢. فأجاب وكيل المدعى عليه بلانحة جوابية طلبا فيها رد الدعوى ذلك أن المدعى لا يعد خصماً فيها وليس الجهة المعنية بالاعتراض. وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة حدد موعداً للمرافعة وتبلغ به الأطراف وفي اليوم المحدد تشكلت المحكمة فحضر وكيل المدعى وحضر عن المدعى عليه وكيله الموظف الحقوقي سامان محسن إبراهيم. وبعد أن استمعت المحكمة لأقوالهم وطلباتهم ولم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة القرار الآتي:

الرئيس

جاسم محمد عبود

١ م. ق طارق سلام

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

المحكمة الاتحادية العليا . العراق . بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

Tel -009647706770419

هاتف - ٠٠٩٦٤٧٧٠٦٧٧٠٤١٩

E-mail: federalcourt_iraq@yahoo.com suits@iraqfsc.iq

البريد الإلكتروني

Website: www.iraqfsc.iq

الموقع الإلكتروني

PO.BOX: 55566

ص . ب - ٥٥٥٦٦



قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من لدن المحكمة الاتحادية العليا اتضح أن المدعي (رئيس جمعية المنصور التعاونية للإسكان) أقام الدعوى ضد المدعى عليه (رئيس مجلس النواب إضافة لوظيفته) للطعن بدستورية المادة (٢٠/ سابعاً) من القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣ الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥) التي نصت على أنه ((تمنع الجمعيات التعاونية المؤسسة بموجب أحكام قانون التعاون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ المعدل من التصرف بالعقارات التي تملكها أو تمتلكها من الدولة سواء كانت إفراداً أو بيعاً أو توزيع أراضٍ لمنتسبيهم أو غيرهم أو التصرف بها لغير الغرض الذي ملكت لأجله بإنشاء مقر لها، وبخلافه على وزير المالية استردادها وفقاً للقانون مع إيقاف العمل بأحكام المادة (الرابعة والثلاثون) من القانون المذكور آنفاً)) وطلب الحكم بعدم دستورتيتها، ذلك إن هذا القانون جاء مجحفاً بحقوق التنظيمات التعاونية على مختلف أنشطتها، وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن دعوى المدعي واجبة الرد شكلاً استناداً إلى أحكام المادة (٢٢) من النظام الداخلي للمحكمة رقم (١) لسنة ٢٠٢٢ المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٦٧٩) في ٢٠٢٢/٦/١٣ التي نصت على أنه ((يقدم الطعن بدستورية قانون الموازنة الاتحادية أو أي نص فيه، من قبل السلطات والجهات المنصوص عليها في المادة (١٩) من هذا النظام، خلال مدة لا تزيد على (٣٠) ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وتطبق عليه الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٢١) من هذا النظام، وعلى المحكمة البت في الطعن خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيله إلا إذا اقتضت الضرورة خلاف ذلك))، وبدلالة المادة (١٩) منه التي نصت على أنه ((لأي من السلطات الاتحادية الثلاث والوزارات والهيئات المستقلة ورئاسة وزراء الإقليم والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظين الطلب من (المحكمة الاتحادية العليا) البت بدستورية نص قانوني أو نظام، ...))، ذلك أن المدعي ليس من الأشخاص المذكورين في المادة (١٩) الذين يحق لهم الطعن بدستورية قانون الموازنة الاتحادية أو أي نص فيه، ولا يمثل أيّاً منها، الأمر الذي يقتضي رد دعوى المدعي شكلاً ولما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم: برد دعوى المدعي وتحمله الرسوم والمصاريف وأتعاب محاماة وكيله المدعى عليه إضافة لوظيفته مبلغاً قدره مائة ألف دينار توزع وفقاً للقانون، وصدر الحكم بالاتفاق استناداً لأحكام المادتين (٩٣ و ٩٤) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادتين (٤ و ٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١، وأفهم علناً في ١٩/المحرم الحرام/١٤٤٥ هجرية الموافق ٢٠٢٣/٨/٧ ميلادية.

القاضي

جاسم محمد عبود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا